

Distr.: General
1 October 2013

Original: Arabic
Arabic, English, French and
Spanish only

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الملاحظات الختامية على التقرير الجامع لتقريري مصر الدورين السادس والسابع

إضافة

معلومات واردة من مصر بشأن متابعة التوصيات الختامية الصادرة عن اللجنة*

[٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

281013 251013 13-49142 (A)



تقرير مبدئي

الرد على التوصيات الخاصة بقضايا المرأة لإدماجها ضمن التقرير الوطني الدوري لحقوق الإنسان (٢٠١٤)

ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التعقيب على التوصية الأولى والثانية

- ١ - مواصلة اعتماد استراتيجيات لمكافحة التمييز ضد المرأة.
- ٢ - مواصلة تنفيذ برامج فعالة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

التعقيب

إن قرار إنشاء المجلس القومي للمرأة يهدف بالأساس إلى النهوض بالمرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة. كما أن برامج المشروعات التي يسعى المجلس في تنفيذها تهدف جميعها إلى تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص مما يضمن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة مثل:

- إدماج المرأة في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧-٢٠١٢
- مركز تنمية مهارات المرأة
- برنامج المرأة المعيلة
- برنامج المرأة العاملة
- مشروع تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة
- مشروع السياسات الاقتصادية المستجيبة للنوع الاجتماعي
- مشروع قياس المساواة بين الجنسين عن طريق الإحصاءات المصنفة
- مشروع إدراج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية
- برنامج التمكين الاقتصادي من خلال القروض والمنح والمشروعات الصغيرة
- إدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية
- برنامج الدعم المؤسسي.

تلعب وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات (٣٢ وزارة) دور هام في مراقبة ومنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة. يستمر المجلس في التعاون مع وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات والتي كان عددها ٣٢ وحدة في ٢٩ وزارة و ٣ وحدات بالجهاز الإداري للدولة ويتمثل هدفها الرئيسي في (التأكيد على ممارسة المرأة لحقها الدستوري في المساواة والتصدي لأي ممارسات تمييزية تتعرض لها المرأة في مجال العمل) وذلك من خلال عدد من الاختصاصات تتمثل في إعداد قواعد بيانات عن العاملين بالوزارات والأجهزة التابعة لها وتصنيفهم حسب النوع الاجتماعي/حصر ودراسة المشكلات التي تتعرض لها العاملات بالوزارة نتيجة لتمييز في النوع الاجتماعي وحل هذه المشكلات/توثيق البيانات والمعلومات والدراسات والبحوث التي تعكس واقع المرأة العاملة بالوزارة وتحديد احتياجاتها/العمل على حصول المرأة على حقوقها في مجالات الترقى والبرامج الاجتماعية والتدريبية والترفيهية والثقافية.

يقوم مكتب شكاوى المرأة برصد وحل المشكلات الخاصة بقضايا التمييز ضد المرأة بمختلف أنواعها.

القسم الثاني: التعقيب على التوصيات من رقم ٣ وحتى رقم ٦

التوصيات

- ٣ - مواصلة تكثيف جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات والتحرش الجنسي والإيذاء الجنسي والاعتراف بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية في هذا الميدان.
- ٤ - النظر في وضع استراتيجية وطنية متكاملة تتصدى لمختلف أشكال العنف ضد المرأة.
- ٥ - اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة حماية المرأة بما يكفل تسجيل لشكاوى العنف المنزلي والتحقيق فيها فوراً من جانب الشرطة ومحاكمة المقتربين وإدانتهم.
- ٦ - النظر في تدعيم مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة وخط المساعدة الهاتفي للمجلس القومي للطفل والبناء على الخبرة السابقة بغية تدعيم دور وفعالية هاتين المؤسسات في أرجاء الجمهورية.

التعقيب

- أولاً - جهود المجلس القومي للمرأة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١:

١ - إنشاء مكاتب لتلقي شكاوى المرأة بالمحافظات وتوفير خط ساخن للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأي صورة من صور العنف ومنها التحرش.

٢ - المشاركة في تنفيذ مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الذي يهدف إلى الحد من هذه الظاهرة والارتقاء بمستوى أداء الخدمات المناصرة لضحايا العنف من النساء (في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩).

ثانيا - أعد المجلس القومي للمرأة استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (شارك في إعداد هذه الاستراتيجية العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية) تهدف إلى التالي:

١ - تعزيز القوانين واللوائح لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة.

٢ - حماية ودعم النساء المعنفات وأسرهن.

٣ - منع كافة أشكال العنف من خلال التوعية والتعليم.

ثالثا - سعى المجلس القومي للمرأة في إصدار مرسوم بقانون (قانون رقم ١١ لعام ٢٠١١) والخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بتغليظ العقوبات على جرائم التحرش بجميع أشكاله، بما في ذلك التحرش بالوسائل الإلكترونية.

رابعا - جهود المجلس القومي للمرأة في مكافحة العنف ضد المرأة بعد إعادة تشكيله في ٢٠١٢:

١ - حدد المجلس القومي للمرأة خطة عمل أقرها السيد رئيس الوزراء في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، على أن يتم تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية بالدولة ومن خلال فروع المجلس بالمحافظات. وقد قام المجلس بالفعل بتنفيذ عدة أنشطة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة وخاصة التحرش الجنسي للنساء والفتيات وذلك من خلال عقد عدة لقاءات مع السيد رئيس الوزراء، وكذلك الوزارات المعنية والتي انتهت على الاتفاق على ما يلي:

- دعم وزارة الداخلية في مجال الأمن وإدارة الآداب بالوزارة، بالإضافة إلى وجود ضابطات بالأقسام؛

- دعم وزارة الشؤون الاجتماعية في تحقيق أهدافها في توفير الحماية الكافية للنساء ضحايا العنف؛

- تتولى وزارة الداخلية توفير المعلومات والإحصاءات والتقارير حول جرائم العنف والتدابير التي تتخذها الوزارة في مكافحة التحرش والعنف ضد المرأة؛

- تنظم وزارة الداخلية دورات تدريبية وتوعية مستمرة حول معايير حقوق الإنسان وحسن معاملة الجمهور للعاملين بالوزارة من ضباط وأفراد وعاملين مدنيين، بالإضافة إلى تعيين ضابطات متخصصات بإدارات حماية الآداب ورعاية الأحداث وشرطة السياحة والآثار للمشاركة في فحص الوقائع المتعلقة بالسيدات لتوفير مناخ نفسي مناسب أثناء الإبلاغ والمناقشة كما أن هناك باحثات اجتماعيات بقطاع حقوق الإنسان؛
- إنشاء وحدة لمناهضة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية بناء على التوصيات والجهود المشتركة بين المجلس القومي للمرأة ووزارة الداخلية نحو مناهضة العنف ضد المرأة.
- ٢ - يتعاون المجلس القومي للمرأة مع المجتمع المدني لتوعية المجتمع خاصة أهالي فتيات ضحايا العنف والاعتصاب حول ضرورة استمرارهم في الإجراءات اللازمة للحصول على حقهم نظرا لتنازل عدد كبير منهم عن هذا الحق من منطلق العادات والتقاليد والحفاظ على سمعة الفتاة، مما يمنع وزارة الداخلية من استكمال الإجراءات ومعاقبة الجناة.
- ٣ - أعد المجلس القومي للمرأة استطلاع لرأي ١٣ ٥٠٠ امرأة حول ظاهرة العنف والتحرش وكانت نتائجه كالتالي:
- حوالي ٨٥ في المائة من السيدات يعتبرن ظاهرة التحرش الجنسي من أولويات القضايا والمشكلات التي تعاني منها المرأة؛
- ٨٢ في المائة من النساء محل البحث تعرضن للتحرش اللفظي أو الجسدي في الشوارع والمواصلات؛
- ترى ٩٥ في المائة من النساء إن غياب الأخلاق هو السبب الرئيسي للعنف المجتمعي ويليه الغياب الأمني؛
- ترى ٩١ في المائة من النساء أن طريقة زي المرأة أو سيرها في الشارع ليست السبب وراء الظاهرة.
- ٤ - شن المجلس القومي حملة توعية بجميع محافظات الجمهورية تحت عنوان "نحو حياة آمنة للمرأة المصرية" تهدف إلى التوعية بضرورة تغيير السلوك المجتمعي والموروثات الثقافية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة.
- ٥ - برزت الجهود الإعلامية للمجلس للتصدي لظاهرة التحرش والعنف ضد النساء من خلال القيام بحملة إعلامية امتدت لمدة عشر أيام وتزامنت

٦ - قام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة العدل وممثلين من المجتمع المدني والخبراء والمتخصصون بصياغة مقترح قانون لمكافحة العنف ضد المرأة وقد تم تقديمه للسيد رئيس مجلس الوزراء لمراجعته من قبل وزارة العدل وعرضه على المجلس التشريعي لإقراره.

بدأت بالفعل عدة جهود من منظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية والجمعيات الأهلية في مبادرات وطنية وحملات على مواقع التواصل الاجتماعي من بينها:

- حملة "دعوة للمشاركة في وقفة لإنهاء معاكسة الفتيات في مصر" "كفاية تخلف"؛
- مبادرة فؤادة ووتش؛
- حملة "نفسي"؛
- حملة "وقفة ضد التحرش الجنسي - بنات مصر خط أحمر"؛

— مبادرة فؤادة ووتش، ٢٢٨٨٠١١٥٠١٠؛

- غرفة عمليات الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق ٢٥٧٤٧٢٩٥ (تابع للشرطة)؛

- مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة ٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨ .

التوصية رقم ٦ والخاصة بمكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة،
أود توضيح التالي:

يهدف إنشاء مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها إلى رصد مشاكل وشكاوى السيدات والفتيات وتحليلها وتصنيفها ورفعها للجهات المختصة كل فيما يخصه مع متابعة خطوات حلها وخاصة تلك المشاكل المتصلة بأي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة كما يمكن للمكتب طرح بعض المشاكل كقضية عامة إذا ثبت تكرارها أو تتنافى وحقوق المساواة الدستوري.

للمكتب عدد ٢٧ فرع بمختلف محافظات الجمهورية (٢٧ محافظة) ومقره داخل مقر فرع المجلس القومي للمرأة بكل محافظة. يتعاون المكتب مع كل الجهات المعنية ذات الصلة الحكومية وغير الحكومية كالمنظمات الأهلية (٢٠ جمعية أهلية)، وكذلك وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات والأزهر ومجلس الدولة في رصد وحل المشكلات محل الشكوى. للمكتب خط ساخن لتلقي شكاوى السيدات والفتيات: ٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨.

القسم الثالث: التعقيب على التوصيات من رقم ٧ وحتى رقم ٩

٧ - زيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمجلس القومي للمرأة كأفضل إطار لضمان ترسيخ حقوق المرأة والنهوض بالمرأة.

٨ - مواصلة الجهود لتحسين وضع المرأة وتمكينها.

٩ - مواصلة جهودها لضمان تحسين وضع المرأة، بما في ذلك من خلال تكثيف تنفيذ برامج وأنشطة التمكين للمرأة والنهوض بمشاركة المرأة في الميدان السياسي.

يعد تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التزاما هاما تضطلع به الحكومة المصرية في إطار سعيها لتوفير الرفاهية لكافة أفراد الشعب المصري رجالا ونساء ويتضمن هذا الالتزام تمكين المرأة المصرية من المشاركة في مجالات وأنشطة التنمية على اختلاف أنواعها ومستوياتها باعتبارها عنصرا أساسيا لتحقيق هذه التنمية.

نجح المجلس القومي للمرأة في تضمين شؤون المرأة والتأكيد على الأخذ بمفهوم النوع الاجتماعي في الخطتين القوميتين الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) والسادسة (٢٠٠٧/٢٠١٢) للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بمساهمة فاعلة من المجلس القومي للمرأة وكان من أهم النتائج أن أسفرت الخطة القومية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ عن مضاعفة الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها للمشروعات والبرامج الموجهة للمرأة. أما الخطة السادسة ٢٠٠٧/٢٠١٢، استندت إلى التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي. كما قدم لأول مرة في مصر مفهوم الموازنات العامة للدولة المستجيبة للنوع الاجتماعي وكذلك تغيير مفاهيم المتابعة والتقييم لتكون كذلك على أساس هذه المفاهيم. وقد كان لهذا أثر كبير في تغيير مفاهيم أساليب التخطيط في الدولة. كما تم استحداث مؤشرات جديدة غير نمطية لقياس المساواة في مجال (العمل - الصحة - التعليم - الحقوق السياسية) بهدف رصد المكاسب التي تعود على النساء من تنفيذ هذه الخطط وتطوير الأساليب المنهجية المتبعة حاليا للخروج بنظم متابعة وإقرار موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى العملي في كل مراحل التخطيط والمتابعة.

١ - التمكين الاقتصادي للمرأة، خاصة النساء المعيلات وغير القادرات.

الوضع الراهن

- تتمتع المرأة المصرية العاملة في القطاع الحكومي والقطاع العام وقطاع الأعمال العام بمساواة كاملة مع الرجل في الأجور والعلاوات الدورية والتشجيعية والعلاوات الخاصة، وكذا علاوة الزواج، ونفس قيمة المعاش المستحق ونفس نظام الحصول على هذه المنافع.
- تتمتع المرأة العاملة في القطاع الحكومي والقطاع العام وقطاع الأعمال العام بالخدمات الصحية والاجتماعية لها ولأبنائها مثلها مثل الرجل.
- في القطاع الخاص تتفاوت المعاملة المالية ولا تخضع لذات القواعد السارية في القطاع الحكومي وهناك ممارسات ليست في صالح المرأة في هذا القطاع.
- أصبحت المرأة المصرية تتمتع بنفس الإعفاءات الضريبية للأعباء العائلية مثلها مثل الرجل بعد أن تمت إزالة التمييز الذي كان موجودا في قانون الضرائب القديم (بصدور قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥).
- مساعدة المرأة الفقيرة في الاندماج في خطة المشروعات الصغيرة: ويتطلب ذلك التنسيق مع المؤسسات التمويلية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك ناصر ومؤسسات الزكاة وغيرها من المؤسسات، مع المساعدة في مد أنشطة هذه المؤسسات إلى القرى والمناطق المهمشة في المدن، ومحاولة إزالة المعوقات والعقبات التي يمكن أن تواجه المرأة في هذا الصدد.
- دعم النشاط التدريبي الإنتاجي: والذي يهدف إلى تحسين الأحوال الاقتصادية للمرأة مثل مراكز الأسرة المنتجة، والعمل على تشجيع المبادرات الجديدة في هذا المجال، والاستفادة القصوى من الإمكانيات المكانية لعدد من الجمعيات الأهلية التي تهتم بالتنمية.
- تنمية مهارات المرأة: ويهدف هذا النشاط إلى تحقيق الهدف الخاص بدمج المرأة في سوق العمل عن طريق اكتساب مهارات جديدة أو عن طريق التدريب التحويلي لخريجات المدارس والجامعات ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الاستمرار في الجهود السابقة لمركز تنمية مهارات المرأة المركزي والفروع على مستوى المحافظات، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات السوق المحلي في كل محافظة.

- دعم تعاونيات الخدمات الاجتماعية: عن طريق العمل على إنشاء ودعم جمعيات تعاونية لتقديم خدمات (دور حضانة - تعليم - صحة) أو إنشاء مراكز تدريب تحويلي.
- استثمار الطاقة الإنتاجية للمرأة: عن طريق العمل على زيادة مشاركتها في سوق العمل، والعمل على خلق ثقافة مساواة في سوق العمل بحيث لا تستبعد المرأة من وظائف بعينها، وذلك بالتأكيد على توفير فرص العمل والتدريب على قاعدة المساواة.

الجهود المبذولة

- يقوم المجلس القومي للمرأة في الوقت الحالي بإعداد مقترح مشروع تعديل القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ ليؤكد على ضرورة حصول المرأة العاملة على العلاوة الاجتماعية المخصصة للأبناء والتي يحصل عليها العاملون في القطاع الحكومي.

الرؤية المستقبلية

- استمرار متابعة ممارسات القطاع الخاص والتصدي لكل ما يكرس التمييز ضد المرأة - في حالة وجوده - ويحرمها الحق في الاستحقاقات الأسرية.

دور المجلس القومي للمرأة في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

يقوم المجلس بتنفيذ عدد من البرامج التي تهدف إلى النهوض بالمرأة اقتصاديا وزيادة مشاركتها في سوق العمل منها ما هو مستمر ومنها ما تم استحداثه بعد إعادة تشكيل المجلس.

• برنامج القرى الأكثر احتياجا

بدأ المجلس عمله بعد إعادة تشكيله بتوقيع عدد من البروتوكولات التي تمكنه من إقامة مشروعات بالقرى الأكثر احتياجا بالمحافظات كالتالي:

١ - توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة قنا - لتنمية قرية حاجر الدهسة

قام المجلس في الفترة من ١-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بعقد لقاء مع السيد محافظ قنا وممثلي بعض الجمعيات الأهلية والشخصيات العامة بالمحافظة لاختيار إحدى القرى بالمحافظة لتحويلها إلى قرية نموذجية والتعرف على احتياجاتها ... وتم اختيار قرية حاجر الدهسة وهي من القرى الفقيرة جدا بالمحافظة، وتم زيارتها وإعداد مسح شامل لها والتعرف

على الاحتياجات الفعلية لأهالي القرية. وقد تم الاتفاق على إنشاء مجموعة من المشروعات التالية: محطة رفع المياه/مجمع خدمي يقوم على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية لأهالي وشباب القرية/إدخال أنشطة صناعية وإقامة المشروعات الصغيرة والحرفية للسيدات بهدف توفير فرص عمل لهن وتحسين المعيشة للأسر التي تعولها امرأة.

وتم توقيع بروتوكول مع محافظ قنا لتنفيذ هذه المشروعات. وقد شمل عدد من النقاط التالية:

- تلتزم المحافظة بتنفيذ ما يحدده المجلس من مشروعات على أن تقوم المحافظة بموافاة المجلس بتقرير دوري شهري عما يتم إنجازه في تنفيذ تلك المشروعات.
- تشكل المحافظة لجنة للإشراف على تنفيذ المشروعات يشارك فيها أعضاء من فرع المجلس بالمحافظة.

٢ - توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة المنيا - لتنمية قرية أبو عزيز

اتفق المجلس في اللقاء الذي عقد مع السيد محافظ المنيا في (١٣ أيار/مايو ٢٠١٢) على مساهمة المجلس في تبني مشروع لتقديم خدمات للقرية التي تعاني من أوضاع معيشية صعبة، وهي القرية التي أثّرت حولها مشكلة القوافل الطبية لإجراء عمليات الختان مجاناً. وتم توقيع بروتوكول بين المجلس ومحافظة المنيا وقد شمل عدد من النقاط التالية:

- تلتزم المحافظة بتنفيذ ما يحدده المجلس من مشروعات على أن تقوم المحافظة بموافاة المجلس بتقرير دوري شهري عما يتم إنجازه في تنفيذ تلك المشروعات.
- تشكل المحافظة لجنة للإشراف على تنفيذ المشروعات يشارك فيها أعضاء من فرع المجلس بالمحافظة.

٣ - دعم دور النساء كحافظات ومشتغلات بالحرف التراثية

بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ عقد المجلس القومي للمرأة اجتماعاً مع عدد من الجمعيات الأهلية من مختلف محافظات الجمهورية المهتمة بالحفاظ على الحرف التراثية التي تنفذها السيدات بهذه المحافظات. هدف الاجتماع إلى إعادة إحياء مشروع النساء كحافظات ومشتغلات بالحرف التراثية وبحث كيفية الحفاظ على الحرف التراثية من خلال تكوين مجموعة عمل تهتم بتعريف العاملين في هذا المجال بكيفية إدارة المشروعات قانونياً وإدارياً وتسويقياً، وإنشاء مراكز تسويقية داخل وخارج مصر تستطيع من خلالها تسويق هذه المنتجات وتحقيق انتشارها عالمياً.

ومن المشروعات المستمرة التي يقوم المجلس بمتابعتها وتطوير الأداء بها:

• مشروع معاونة المرأة المعيلة

يهدف المشروع إلى رفع المستوى الاقتصادي للمرأة المعيلة وأسرهما بالقرى من خلال تنفيذها مشروعات منتجة تحقق البعد التنموي باستخدام الموارد البيئية المحلية على أن تتناسب مع إمكانيات المرأة واحتياجات القرى:

١ - استفاد من المشروع حتى الآن (٣٢٤ ٨ امرأة معيلة)، وقد غطى المشروع عدد ٧٣ قرية على مستوى ٢١ محافظة بالتعاون مع ٧٤ جمعية من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالقرى.

٢ - وتقوم الجمعيات حالياً بتنفيذ حالات جديدة من حصيلة الأقساط المحصلة.

٣ - يقوم المجلس بشكل دوري بزيارات ميدانية بهدف رصد العائد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع على المرأة المعيلة وأسرهما. وتم إصدار دراسة استطلاعية لتقييم مشروع معاونة المرأة المعيلة بمحافظتي البحيرة وأسيوط.

ومن ناحية أخرى فقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين فرع المجلس بني سويف، جامعة النهضة ونادي الروتاري والذي بمقتضاه تم الاتفاق على تنفيذ مشروعات للمرأة المعيلة، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من القروض الحسنة طبقاً لهذا البروتوكول (٣٢٣ حالة).

استكمالاً لجهود المجلس القومي للمرأة في مجال التمكين الاقتصادي:

- تخصيص مراكز لتوفير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة؛
- إنشاء مركز تدريب للمرأة على الصناعات الصغيرة المكمل؛
- استخدام الموارد البيئية وإعداد الوجبات الجاهزة؛
- تخصيص منافذ بيع وتسويق المنتجات البيئية؛
- توفير مصانع لتجفيف وتعليب الأسماك (للمحافظات الساحلية)؛
- إنشاء مركز تدريب للمرأة على الحرف التقليدية النادرة؛
- تدريب وتأهيل السيدات على صناعات الملابس الجاهزة؛
- إقامة معارض لبيع منتجات المرأة المعيلة؛
- تخصيص مصانع للكليم لتشغيل الفتيات؛

- إنشاء مصانع لتصنيع وحفظ وتغليف المنتجات الزراعية؛
- تخصيص مراكز حرفية للمرأة؛
- إنشاء مصانع منتجات ألبان؛
- إنشاء معارض دائمة لتسويق المنتجات التي تتميز بها المحافظة؛
- إنشاء وحدات تصنيع سمكي؛
- تطوير وتدعيم مراكز التكوين المهني لإكساب الفتيات والنساء مهارات إقامة مشروعات صغيرة غير تقليدية؛
- التوسع في القروض الصغيرة للسيدات المعيلات والمناطق العشوائية؛
- تدريب وتأهيل المرأة للعمل في صناعات منتجات الألبان والمنتجات الزراعية والطبية وصناعة الحرير من دودة القز بالمدارس الصناعية؛
- تدريب النساء على الحرف التقليدية لخدمة البواخر العابرة لقناة السويس؛
- إنشاء مشاغل للفتيات وورش للمشغولات اليدوية؛
- إنشاء وحدات لتصنيع العصائر/ورق البردي؛
- إنشاء مراكز تدريب مهني للنساء.

٢ - التمكين الاجتماعي

نشاط المجلس في مجال التمكين الاجتماعي

• استخراج بطاقات الرقم القومي

يقوم المجلس من خلال فروعه بالمحافظات وبالتعاون مع وزارة الداخلية بمعاونة النساء الفقيرات اللاتي لا يحملن بطاقات الرقم القومي في الحصول عليها، مما في ذلك استخراج شهادات ميلاد لساقطات القيد، وقد تم استخراج ما يقرب من ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ بطاقة رقم قومي. ويعمل المجلس حالياً على التنسيق مع وزارتي الداخلية والتنمية الإدارية والصحة وبعض الجمعيات الأهلية لاستخراج عدد جديد من البطاقات.

• محور الأمية

أولى المجلس في السنوات السابقة اهتماما خاصا لقضية محور الأمية إدراكا منه لأهميتها القصوى، وقد بذل المجلس عددا من الجهود حول محور الأمية وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية من أجل توفير حياة كريمة للمرأة في مجال التعليم. ومن هذه الجهود:

- المشاركة في فعاليات المنتدى الثاني للحملة الوطنية لتعليم الكبار ونهضة مصر "معاً نستطيع" والتي نظمتها وزارة التربية والتعليم، والهيئة العامة لتعليم الكبار، ومكتبي اليونسكو بالقاهرة وبيروت (١٥ أيار/مايو ٢٠١٢)؛
- إنشاء خطة أو مشروع لمحور الأمية خاص بالمجلس ويوزع على كافة فروع المجلس بالمحافظات؛
- تكليف مقررات الفروع مبدئيا بتنفيذ مشروع محور الأمية في قرية أو اثنتين ثم التوسع لاحقا؛
- دمج مكون المرأة بالخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية السابعة ٢٠١٢-٢٠١٧.

قامت إدارة التخطيط بالمجلس بإعداد مقترح الخطة الخمسية السابعة للنهوض بالمرأة على مستوى المحافظات ٢٠١٢/٢٠١٧ والتي تعتمد على إدراج المشروعات التي لم تستكمل في الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧-٢٠١٢ وأيضا مشروعات مستحدثة تسعى لخدمة المرأة، وتم إرسال المشروعات لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لإبداء الرأي.

• مساندة الغارمات

أطلق المجلس بالتعاون مع إدارة السجون للإفراج عن "السجينات الغارمات" المودعات بالسجن لعدم سداد ديونهن بسبب الفقر لتخفيف المعاناة عنهن وعن أسرهن. وقد قام المجلس بتشكيل لجنة تتولى التنسيق مع ممثلي السيدات المسجونات وممثلي الدائنين ووضع أولويات للحالات العاجلة.

الرعاية الصحية للمرأة، مع إبراز الجهود المتعلقة بالمرأة المسنة والمرأة المعاقة

- تخصيص وتجهيز أقسام لعلاج المرأة غير العاملة؛
- تطوير وتجهيز أقسام حالات الإدمان بالمراكز المتخصصة. بمستشفيات الصحة النفسية للإناث؛

- تطوير وتوسيع نطاق الخدمة الطبية المقدمة للمرأة للكشف المبكر عن الأورام؛
- توفير خدمة الصحة الإنجابية للمرأة سواء العيادات المتنقلة أو تطوير أقسام في بعض المستشفيات أو العيادات أو الأحياء؛
- تطوير أندية للمرأة داخل الوحدات الصحية؛
- تدريب الرائدات الريفيات وإعدادهن للعمل في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛
- دعم أنشطة الوقاية من أمراض الثدي وهشاشة العظام؛
- توفير أماكن سكنية آمنة لخدمة الطبيبات المغتربات من المناطق البعيدة؛
- تحسين الوضع البيئي والصحي في القرى المحرومة بإنشاء مرافق صحية للأسر المحرومة؛
- توفير مستشفى تخصصي لأمراض الكبد/الكلى؛
- إنشاء مراكز متخصصة لفحص المقبلين على الزواج؛
- تخصيص عدد من الوحدات خاصة بصحة الأسرة؛
- توفير عيادات متنقلة للصحة الإنجابية لخدمة المرأة؛
- إنشاء أقسام لعلاج المرأة العاملة في مستشفيات التأمين الصحي؛
- تدوير مخلفات الصرف الصحي بالقرى؛
- وضع برامج تدريبية وتأهيلية للنساء ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- إنشاء وتجهيز نوادي للمسنات وتدريب الجليسات على رعايتهن؛
- إنشاء دور لرعاية المعاقات ذهنيًا؛
- التأمين الصحي والاجتماعي: العمل على مد مظلة التأمين للمرأة المعيلة، والمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، والمرأة الريفية والمرأة المتفرغة للعمل المتري.

الوضع الراهن

- تتمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل بحسب الدستور والقانون بالنسبة لجميع خدمات الرعاية الصحية.
- توجد في جميع قرى ومراكز الجمهورية وحدات الرعاية الصحية التي تقدم خدماتها الصحية للمرأة، عن طريق أطباء وهيئات تمريض مدربين حسب بروتوكول معتمد

من وزارة الصحة والسكان، بالإضافة إلى مراكز متطورة تسمى مراكز صحة المرأة في أغلب المحافظات. ويتم باستمرار تطويرها لتشمل تقديم حزمة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بجانب الصحية.

- يوجد بمحافظات الجمهورية (ريف وحضر) رائدات صحيات يقدمن خدمات التثقيف الصحي للمرأة في جميع المراحل العمرية وتوجيه النساء الريفيات للاستفادة من الخدمات الصحية الأولية والعلاجية.
- زيادة نسبة المساعدة الطبية (من خلال طبيب) أثناء الولادة في الريف؛
- انخفاض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة؛
- تشمل برامج الرعاية الصحية للمرأة في مصر برنامجا قوميا حول الوقاية والحماية من الأمراض المنقولة جنسيا أو عن طريق الدم وبصفة خاصة مرض نقص المناعة وغيرها من (HCV) ومرض التهاب الكبد الوبائي (HIV/AIDS) المكتسبة الأمراض. كما تم إنشاء ٢٧ مركزا تسمى عيادات صديقة للشباب منتشرة في أنحاء الجمهورية تقوم بتوعية الشباب بخطورة هذه الأمراض وكيفية الوقاية منها وتعريفهم بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأمراض علما بأن هذه المراكز تلتزم بالسرية والخصوصية. كما أنشئ خط ساخن لتلقي الاستفسارات وإسداء النصيحة في وزارة ومديريات الصحة.
- تقوم وزارة الصحة والسكان بتطبيق نظام رصد وفيات الأمهات بجميع محافظات الجمهورية للوصول إلى الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الوفاة، وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي حدوث مثل تلك الحالات.
- تشمل البرامج الصحية في مصر برامج للكشف المبكر لأورام الثدي وعنق الرحم (CARE) بالإضافة إلى برنامج قومي لتسجيل الأورام بالتعاون مع هيئة كير الدولية في مناطق كثيرة في جمهورية مصر العربية.
- طبقا لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ تقوم وزارة الصحة والسكان بتدريب الممرضات على أعمال الولادة الطبيعية ومدة البرنامج ٤ شهور ونصف.
- تقدم خدمات الصحة الإنجابية بكافة مكوناتها في جميع المراكز والوحدات السابق ذكرها. ولأهمية مكون تنظيم الأسرة، تمت خدماته إلى بعض الوحدات المنفصلة والمستشفيات المنتشرة في أنحاء الجمهورية بالإضافة إلى العيادات المتنقلة في المناطق النائية.

- تقدم جميع خدمات الرعاية الصحية الأساسية للمرأة في الوحدات والمراكز الحكومية بالمجان أو بسعر رمزي.

الجهود المبذولة من قبل الدولة

- يجري الآن دراسة إدماج خدمات تنظيم الأسرة ضمن برنامج التأمين الصحي الشامل.
- تقوم الدولة بجهود مكثفة لتعريف المرأة بالخدمات الصحية المتاحة من وسائل الوقاية والحماية من الأمراض بصفة عامة، أو بخدمات تنظيم الأسرة المقدمة من خلال مؤسساتها.
- تراقب وزارة الصحة والسكان باستمرار جودة وكفاءة جميع وسائل تنظيم الأسرة التي تستورد من الخارج أو تصنع في الداخل.
- تقوم وزارة الصحة في مصر بتدريب الرائدات الصحيات والرائدات الريفيات لتوعية وتطوير سبل وصول الخدمات الصحية إلى المرأة في المناطق الريفية والنائية.
- تقوم منظمات المجتمع المدني بدور كبير ومؤثر في مجال التوعية الصحية للمرأة، وخاصة في المناطق الريفية.
- تجري الآن تعديلات في أسلوب إدارة مؤسسات التأمين الصحي مما يؤدي إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمرأة والرجل معاً. وسوف يؤخذ في الاعتبار القدرة المادية للطبقات الأكثر احتياجاً.
- أدمجت وزارة التربية والتعليم مكونات الصحة الإنجابية ضمن المناهج الدراسية، وخاصة في المرحلة الثانوية.
- تقوم أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بجهود مكثفة لتوعية وتنقيف المرأة صحياً من خلال برامج متخصصة تبث في قنوات الإذاعة والتلفزيون كما توجد قناة تلفزيونية أنشئت خصيصاً من أجل التوعية وتقديم الاستشارات الصحية.

التمكين السياسي للمرأة

يتمثل نشاط المجلس في مجال التوعية السياسية في عقد المؤتمرات وإقامة الندوات وتنفيذ برامج متعددة لنشر الوعي، وكذلك طبع عدد من المطبوعات ومن أهم هذه الأنشطة ما يلي:

- عقد المؤتمر الأول للمجلس بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير بعنوان "هي والرئيس" بمشاركة ٣٢٠ مشاركة ومشاركة من جميع المحافظات والجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وممثلي الوكالات الأجنبية. وقد هدف المؤتمر

إلى رفع صوت المرأة في هذه الفترة الحاسمة ومساءلة المرشحين لمنصب الرئاسة عن مواقفهم تجاه المرأة وما يخص المرأة في برامجهم الانتخابية. وقد صدر عن المؤتمر مجموعة من التوصيات التي صيغت في شكل رسالة إلى الرئيس منها:

- ١ - أهمية تعديل قوانين الانتخابات لكي تضمن تمثيلاً مناسباً للمرأة وإلزام الأحزاب على تخصيص نسبة للمرأة في قوائمهم الانتخابية.
 - ٢ - أهمية تثبيت حقوق المرأة في الدستور.
 - ٣ - النص في الدستور على الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر.
 - ٤ - عدم الانتقاص من حقوق المرأة أو سلب القوانين التي صدرت سابقاً، بل تعزيز هذه الحقوق.
 - ٥ - توفير الميزانية اللازمة لبرامج رفع مستوى معيشة المرأة.
- كما كان للمجلس خلال فترة التقرير جهود ملحوظة حول الدستور الجديد.

أنشطة المجلس في مجال التوعية والتدريب في مجال مشاركة المرأة السياسية

قام المجلس بتنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية التي تهدف إلى إعداد كوادر نسائية قادرة على التنافس وتحقيق نتائج إيجابية في مواقع صنع القرار، وخاصة في انتخابات المجالس المحلية القادمة.

وقد استهدفت برامج التدريب الراغبات في الترشح لمجالس النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والائتلافات الشبابية على مستوى جميع المحافظات. وبلغ إجمالي الدورات التي تم تنفيذها من شباط/فبراير حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (١٦ دورة تدريبية) نفذت تسعة، في المحافظات التالية: (القاهرة - الجيزة - الدقهلية - الشرقية - البحر الأحمر - قنا - سوهاج - المنيا - أسيوط - مطروح - البحيرة - الإسكندرية - الأقصر - أسوان - البحيرة)، وبلغ عدد المتدربات (٤٠٦ متدربة).

وفي مجال النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة والتي تشمل ثلاث مراحل كالتالي:

- **المرحلة الأولى** تعتبر كأساس للتثقيف السياسي للمرأة بحيث يتم عمل دورتين تدريبيتين بالتوازي في المحافظات تكون الفئة المستهدفة في المحاضرة الأولى هم السيدات العضوات في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية وتعد تحت عنوان "المرأة والمشاركة السياسية" ... والدورة الثانية تستهدف المرأة الريفية

التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الصحة، وزارة التنمية الإدارية، وتعد تحت عنوان "الرائدات الريفيات والمشاركة السياسية".

- **المرحلة الثانية** دورات تدريبية عن كيفية تنظيم الحملة الانتخابية وكيفية عمل الدعاية الانتخابية وكيفية تأمين الحملة الانتخابية ... ويتم تنفيذها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة.
- **المرحلة الثالثة** تتضمن عمل مركز اتصالات في كل منطقة إقليمية لتقديم نصائح إرشادية تليفونية للسيدات أثناء الحملات الانتخابية وكيفية مواجهه العقبات التي تصادفهن.
- **المرحلة الرابعة** تتمثل في عمل دورات تدريبية للسيدات الناجحات في الانتخابات لتدريبن على استخدام الأدوات الرقابية والتشريعية والتعامل مع اللوائح الداخلية المنظمة لممارسة عملهن الرقابي والتشريعي داخل المجلس المنتخب.

والجزء الأخير (توصية ١٠-١١) من اختصاصات المجلس القومي للأمومة والطفولة

١٠ - تدعيم سياستها بشأن حقوق الطفل مع إيلاء الاهتمام للمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

١١ - تنفيذ برامج لمكافحة عمل الأطفال.